منظمة العمل الدولية

مجلس الإدارة

الدورة 349، جنيف، 30 تشرين الأول/ أكتوبر - 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023

القسم المؤسسي **INS**

التاريخ: ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣
الأصل: إنكليزي

البند الرابع من جدول الأعمال

آخر المستجدات بشأن التحالف العالمي من أجل العدالة الاجتماعية

غرض الوثيقة

تقدّم هذه الوثيقة معلومات إضافية بشأن الترتيبات المطبقة على التحالف العالمي من أجل العدالة الاجتماعية. انظر مشروع القرار في الفقرة ٥٢.

الهدف الاستراتيجي المعني: الأهداف الاستراتيجية جميعها.

النتيجة الرئيسية المعنية: جميع النتائج السياسية والنتيجة التمكينية ألف: تحسين المعارف والتأثير من أجل تعزيز العمل اللائق.

الانعكاسات السياسية: نعم.

الانعكاسات القانونية: لا توجد.

الانعكاسات المالية: لا توجد.

إجراء المتابعة المطلوب: نعم.

الوحدة مصدر الوثيقة: العلاقات الخارجية والمؤسسية.

الوثائق ذات الصلة: الوثيقة GB.347/INS/4؛ الوثيقة GB.347/INS/4/Additional information؛ الوثيقة GB.347/INS/PV(Rev.)؛ الوثيقة GB.346/INS/17/1؛ الوثيقة GB.346/INS/PV.

توخياً للتقليل إلى أدنى حد من الأثر البيئي لأنشطة منظمة العمل الدولية، فإن وثائق مجلس الإدارة الصادرة قبل الدورات وبعدها لن تكون مطبوعة. أما الوثائق الصادرة أثناء الدورات فهي الوحيدة التي ستُطبع بعدد محدود وتوزع على أعضاء مجلس الإدارة. وجميع وثائق مجلس الإدارة متاحة على الانترنت على العنوان: www.ilo.org/gb.

◄ المقدمة

١. ناقش مجلس الإدارة في دورته ٣٤٦ (تشرين الأول/ أكتوبر-تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٢) ودورته ٣٤٧ (آذار/ مارس ٢٠٢٣) مقترح المدير العام بشأن تشكيل تحالف عالمي من أجل العدالة الاجتماعية (في ما يلي "التحالف") وقدم الإرشادات بشأن نطاقه ومجالات تركيزه وترتيباته بشأن الإدارة السديدة.[١]

٢. ورحب مجلس الإدارة في دورته ٣٤٧، بمبادرة المدير العام الهادفة إلى إنشاء تحالف عالمي من أجل العدالة الاجتماعية، بما في ذلك بواسطة عقد مؤتمر قمة عالم العمل بشأن العدالة الاجتماعية أثناء الدورة ١١١ (حزيران/ يونيه ٢٠٢٣) لمؤتمر العمل الدولي، وبمقترحه إجراء مشاورات ثلاثية تحضيراً لمؤتمر القمة. كما رحب مجلس الإدارة بالتزام المدير العام بمراعاة إرشاداته عند إعداد هيكل إدارة سديدة وخطة مواضيعية، وطلب تقديم تقرير إلى مجلس الإدارة عن المستجدات الإضافية المتعلقة بالتحالف في دورته ٣٤٩.[٢]

◄ أبرز المستجدات: مؤتمر قمة عالم العمل: العدالة الاجتماعية للجميع

٣. عُقِد مؤتمر قمة عالم العمل خلال الدورة ١١١ لمؤتمر العمل الدولي حول الموضوع الرئيسي المعنون "العدالة الاجتماعية للجميع". وتضمنت السمات الرئيسية لمؤتمر القمة كلمات ألقاها رؤساء الدول والحكومات والأمين العام للأمم المتحدة والمدير العام لمنظمة العمل الدولية وممثلون رفيعو المستوى لمنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال. وشملت أيضاً أربع حلقات نقاش بمشاركة ممثلين رفيعي المستوى للحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال وكيانات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية.[٣] وسلط مؤتمر القمة الضوء على ضرورة إيلاء الأولوية إلى العدالة الاجتماعية في صميم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وعلى أهمية العمل الجماعي، وحفّزت كافة الجهات صاحبة المصلحة على العمل معاً بأسلوب متّسق وتكميلي.

٤. وشددت شخصيات رفيعة المستوى على أهمية تعزيز العمل اللائق ومعالجة أوجه انعدام المساواة وتحسين مستويات العيش. كما سلطت الضوء على أهمية إنشاء مجتمعات شاملة وإتاحة فرص منصفة من أجل تحقيق انتقالات عادلة. وأكدت المناقشات على ضرورة إنفاذ حقوق العمل ورسم سياسات اجتماعية تلبي المطالب المجتمعية. فضلاً عن ذلك، شدد المتحدثون على دور الحوار الاجتماعي واتفاقات التجارة العادلة وإدراج الحماية الاجتماعية في مسائل معنية أخرى. وكان هناك إقرار بأنّ عوامل رئيسية من قبيل التعليم والتعلم المتواصل وتنمية المهارات والمنشآت المستدامة والتكنولوجيا، إنما هي عوامل حاسمة من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية. وتناولت البيانات وحلقات النقاش طائفة واسعة من المسائل، منها تغير المناخ وتمكين الشباب والمرأة والهجرة والسمة غير المنظمة وخيارات التمويل العادل والتضامن بين الأقاليم المختلفة. وفي كلمة خاصة ألقاها الأمين العام للأمم المتحدة أمام مؤتمر القمة، رحب بالعمل الرامي إلى حشد تحالف عالمي من أجل العدالة الاجتماعية، فقال: "أرى أنّ هذا التحالف قوة حاسمة للمساعدة على الدفع قدماً بأهداف التنمية المستدامة ومواجهة تحديات اليوم وتحديات الغد. ويتعلق هذا الجهد، في جوهره، بإعادة بناء العقد الاجتماعي من خلال سياسات متمحورة حول الناس تقوم على العدالة الاجتماعية وتسترشد بها".[٤]

٥. وتأخذ هذه الوثيقة في الاعتبار الإرشادات التي قدمها مجلس الإدارة في دورته ٣٤٧ والهيئات المكونة خلال المشاورات الثلاثية غير الرسمية المعقودة في ٢٦ نيسان/ أبريل و٢٠ تموز/ يوليه و٢١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣. كما تستند إلى البيانات رفيعة المستوى التي أدلت بها الهيئات المكونة في الجلسة العامة للدورة ١١١ (١٦-٥ حزيران/ يونيه ٢٠٢٣) لمؤتمر العمل الدولي والشخصيات رفيعة المستوى خلال مؤتمر قمة عالم العمل: العدالة الاجتماعية للجميع (١٤-١٥

---

[١] الوثيقة GB.346/INS/PV، الفقرات من ٥٧٩ إلى ٦٣٣؛ الوثيقة GB.347/INS/PV(Rev.)، الفقرات من ١٠١ إلى ٢٢٧.

[٢] الوثيقة GB.347/INS/PV(Rev.)، الفقرة ٢٢٧.

[٣] تضمنت مواضيع حلقات النقاش ما يلي: (أ) معالجة أوجه انعدام المساواة والسمة غير المنظمة وتسهيل الإدماج؛ (ب) تعزيز تكافؤ الفرص والعمالة الكاملة والمنتجة والمختارة بحرية للجميع من خلال التعليم والتعلم المتواصل وتنمية المهارات؛ (ج) الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل انتقالات عادلة؛ (د) التجارة والعمالة والتنمية المستدامة: النهوض بحقوق الإنسان وحقوق العمل.

[٤] الوثيقة ILC.111/Record No. 8B، الصفحة ٥.

حزيران/ يونيه ٢٠٢٣) والتي أدت دوراً فعالاً في تحديد نطاق التحالف العالمي من أجل العدالة الاجتماعية ومجالات تركيزه وترتيباته بشأن الإدارة السديدة المُدرجة في هذه الوثيقة.

◄ الغرض من التحالف

٦. على النحو المذكور سابقاً،[٥] من شأن التحالف أن يزيد التعاون والشراكات متعددة الأطراف سعياً إلى تحقيق الهدف الشامل المتمثل في الدفع قدماً بالعدالة الاجتماعية والعمل اللائق للجميع، في كل مكان، وبالنتيجة تسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيستلزم تحقيق أهداف التحالف مشاركة العديد من الجهات صاحبة المصلحة مشاركةً نشطةً، فضلاً عن العمل المتضافر واتساق السياسات على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. وسيستند التحالف إلى خبرة منظمة العمل الدولية المُكتسبة منذ أكثر من ١٠٠ عام في مجال حشد الهيكل الثلاثي وتعزيز الحوار الاجتماعي باعتبارهما وسيلتين فعالتين للنهوض بالعدالة الاجتماعية.

٧. وسيكون التحالف بمثابة منصة لحفز مزيد من الالتزامات السياسية والاستثمارات وترسيخ الإجراءات الملموسة في سبيل العدالة الاجتماعية والعمل اللائق، دعماً للأولويات الوطنية. وسيهدف إلى تعزيز العمليات القائمة التي أُعدّت من أجل المضي قدماً في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. بالإضافة إلى ذلك، سيؤدي التحالف دوراً رئيسياً في الدعوة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وحشد الدعم للاعتراف بالعدالة الاجتماعية في جدول الأعمال متعدد الأطراف، ولا سيما في مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمستقبل في عام ٢٠٢٤ ومؤتمر قمة الأمم المتحدة العالمي المقترح للتنمية الاجتماعية في عام ٢٠٢٥.

٨. وسيسترشد نطاق عمل التحالف بما يلي:

- دستور منظمة العمل الدولية، بما في ذلك إعلان فيلادلفيا؛
- إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ومتابعته (١٩٩٨)، بصيغته المعدلة عام ٢٠٢٢؛
- إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة (٢٠٠٨)، بصيغته المعدلة عام ٢٠٢٢؛
- إعلان مئوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل (٢٠١٩)؛
- نداء عالمي من أجل اتخاذ إجراءات سعياً إلى تحقيق انتعاش متمحور حول الإنسان للخروج من أزمة كوفيد-١٩، يكون شاملاً ومستداماً وقادراً على الصمود (٢٠٢١)؛
- قرار واستنتاجات بشأن أوجه انعدام المساواة وعالم العمل (٢٠٢١).

وتدافع هذه النصوص عن العدالة الاجتماعية، إذ تؤكد أنها تجعل أداء المجتمعات والاقتصادات أكثر تماسكاً وإنتاجية عن طريق الحدّ من الفقر والجوع وأوجه انعدام المساواة والتوترات الاجتماعية. وهي تعرّف أي "مجتمع عادل اجتماعياً" على أنه مجتمع يكون فيه لجميع البشر "الحق في العمل من أجل رفاهيتهم المادية وتقدمهم الروحي في ظروف توفر لهم الحرية والكرامة والأمن الاقتصادي وتكافؤ الفرص".[٦] والهدف هو تعميم هذه الرؤية ضمن تحالف أنشأته منظمة العمل الدولية لزيادة وتوسيع نطاق الطموح إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتركيز عليها والاعتراف بالعدالة الاجتماعية على أنها إحدى الركائز الأساسية لتعددية الأطراف المتجددة[٧] - وهي نقطة التقاء تدعم الجهود الوطنية المبذولة من خلال ترجمة الالتزامات إلى إجراءات فعالة في مجموعة من المجالات السياسية والتدخلات المترابطة.

٩. وستستفيد الجهات الشريكة التي تنضم إلى التحالف من زيادة الوضوح بشأن أبعاد العدالة الاجتماعية في الولاية المناطة بكل منها، سعياً إلى توطيد الدعم وزيادة الاستثمارات على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. بالإضافة إلى ذلك، وبفضل العمل يداً بيد بأسلوب أكثر اتساقاً، ستتاح للجهات الشريكة فرصة كي تزيد نطاق إجراءاتها وأثرها وتحقّق نتائج لا يمكن تحقيقها على المستوى الفردي: فالوصول الفعال إلى رعاية صحية وتعليم جيد، على سبيل المثال، يحسّن فرص

---

[٥] الوثيقة GB.347/INS/4/Additional information

[٦] إعلان فيلادلفيا، الجزء ثانياً (أ).

[٧] عرض الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره بشأن مستقبل التعاون الدولي والنظام متعدد الأطراف بعنوان *خطتنا المشتركة*، رؤيته حول تعددية أطراف أكثر ترابطاً، الأمر الذي يتطلّب تضامناً أكبر وعقداً اجتماعياً متجدداً لإعادة الثقة بالإدارة السديدة وبالنظام الموحّد للأمم المتحدة.

الحصول على عمل، في حين أنّ الحصول على عمل لائق يعزز إمكانية تمتع العمال وعائلاتهم بصحة جيدة وتغذية مناسبة واستفادتهم الكاملة من تعليم جيد. وسيدعم هذا الأمر بدوره الجهات الشريكة في جهودها الرامية إلى تحقيق مختلف أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف ١ (القضاء على الفقر) والهدف ٥ (المساواة بين الجنسين) والهدف ٨ (العمل اللائق والنمو الاقتصادي) والهدف ١٠ (الحد من أوجه عدم المساواة) والهدف ١٦ (السلام والعدالة والمؤسسات القوية)، ويساهم في الوقت نفسه في تحقيق الغايات في إطار الهدف ٢ (القضاء التام على الجوع) والهدف ٣ (الصحة الجيدة والرفاه) والهدف ٤ (التعليم الجيد) والهدف ١٣ (العمل المناخي) بالإضافة إلى الغاية ١٧-١٤ (تعزيز اتساق السياسات لأغراض التنمية المستدامة). علاوةً على ذلك، ستتاح للجهات الشريكة فرصة كي تستفيد في أنشطتها من إمكانات الحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي بوصفها وسيلة أثبتت فعاليتها في الدفع قدماً بالعدالة الاجتماعية.

١٠. والقصد من هذا التركيز المتجدد على العدالة الاجتماعية هو إعطاء زخم جديد لبرنامج العمل اللائق والبرامج القطرية للعمل اللائق. وسيكون التحالف بمثابة محفز وصلة وصل وعنصر مضخم من أجل استهلال العمل أو تسريعه في مجالات السياسات حيث يتطلب تحقيق ولاية منظمة العمل الدولية تضامناً وتنسيقاً أكبر مع جهات شريكة أخرى. كما أنه يتيح إمكانية الإرتقاء بمرتبة الأولويات المعنية ضمن أُطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وسيكون التحالف قادراً على تعزيز نهج متّسق للإدارة السديدة لسوق العمل بواسطة الهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي ومعايير العمل الدولية وتعزيز إطلالة ومشاركة الشركاء الاجتماعيين مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى الشريكة في التحالف.

١١. وستكون أولويات سياسات التحالف وآليات تشغيله متماشية مع الولاية الدستورية لمنظمة العمل الدولية ومبادئها وقيمها وبرنامجها المعياري وهيكلها الإداري. وبالنتيجة، لن يعمل التحالف بصفته كياناً مؤسسياً مستقلاً ولن يكرر عمليات الإدارة السديدة أو عمليات اتخاذ القرار المتبعة في الأنشطة البرنامجية، بل سيسخّر ولايات كل جهة شريكة وأولوياتها، مستفيداً من خبراتها وقيمتها المضافة لترسيخ الجهود الجماعية الرامية إلى زيادة حجم أنشطتها الفردية والمشتركة وأثرها سعياً إلى تحقيق العدالة الاجتماعية. وسيكون من شأن هذه المنصة، من خلال الاستفادة من الهياكل والشراكات والأنشطة القائمة داخل كل منظمة شريكة أو كيان شريك، بما في ذلك الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى، أن تسهّل بدورها إعداد مبادرات تعاونية جديدة تهدف إلى تعزيز النتائج على أرض الواقع.

١٢. ويكمن جوهر التحالف في طبيعته التطوعية، إذ تختار المؤسسات على نحو نشط المشاركةَ، يدفعها إلى ذلك استعدادها لتعزيز الدفع قدماً بالعدالة الاجتماعية واعترافها بالحاجة إلى جهود التعاون وبأهميتها من أجل تحقيق هذا الهدف المشترك. وبناءً على ذلك، تتضمن وسائل تدخل التحالف إجراءات ترمي إلى ما يلي: توطيد التوعية ووضع جداول الأعمال من أجل الإرتقاء بمستوى النقاش السياسي حول العدالة الاجتماعية؛ تعزيز اتساق السياسات والإجراءات المشتركة؛ توليد المعارف ونشرها. ويمكن أن تنضم الجهات الشريكة إلى التحالف وتدعم قضية العدالة الاجتماعية بطرق مختلفة وتكميلية، تتراوح بين المساهمة في جهود التوعية (مثل تنظيم الأحداث أو حلقات العمل والتعبئة بين الأقران) وبين تقديم الدعم العيني (مثل الخبرة والأدوات والبيانات) أو تقديم مساهمات مالية.

١٣. وستقاس فعالية جهود التحالف على أساس قدرته على التأثير على جدول الأعمال العالمي واستحداث مزيد من الاستثمارات والتعاون. وستراعي هذه المسألة عوامل من قبيل مستوى المشاركة والدعم من أجل العدالة الاجتماعية وإطلالة أنشطة التوعية ورصد التقدم والمساهمة في تكوين مستودع لأفضل الممارسات. وسيستفيد التحالف في المقام الأول من أطر النتائج وآلياتها القائمة، بما فيها "إطار رصد التقدم المحرز في مجال أهداف التنمية المستدامة"، بما يضمن بالتالي الاتساق مع استنتاجاتها وتوصياتها، والمساهمة في آن معاً في أطر الرصد مثل المنتدى السياسي الرفيع المستوى للأمم المتحدة".[٨] ولا يستطيع التحالف تكرار التزامات الدول الأعضاء بتقديم التقارير بموجب نظام الإشراف في منظمة العمل الدولية ولن يكرر هذه الالتزامات ولن يَفرض أي التزامات إضافية في هذا الصدد.

الشراكة في التحالف

١٤. تسعى ترتيبات الإدارة السديدة والنموذج التشغيلي للتحالف، من ناحية، إلى ترسيخ الملكية في أوساط الهيئات الثلاثية ومشاركتها وانخراطها على نحو كامل وديمقراطي وعلى قدم المساواة، ومن ناحية أخرى تسعى في الوقت ذاته إلى ضمان الدرجة اللازمة من الانفتاح والمرونة لجذب جهات شريكة محتملة أخرى.

١٥. والشراكة في التحالف هي طوعية ومفتوحة أمام الجهات الفاعلة التي تود المساهمة في تحقيق أهدافه وجهوده في مجال التوعية. وتمثل الشراكة مع التحالف التزاماً بدعم قضية العدالة الاجتماعية. وتتيح أيضاً فرصة لما يلي: إقامة الشبكات

[٨] المنتدى السياسي الرفيع المستوى، الذي أنشأته الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٩٩/٧٠، هو المنصة الرئيسية للأمم المتحدة من أجل استعراض التقدم المحرز في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهدافها على المستوى العالمي.

وتبادل المعارف والأدوات والخبرات؛ بناء أو توطيد المشاركة والشراكات مع الجهات صاحبة المصلحة الأخرى المعنية؛ تبادل وعرض المشاركة والإنجازات مع الجهات الشريكة الأخرى. وستكون المشاركة في أنشطة التحالف، لا سيما على المستوى التشغيلي، محكومة بالقواعد والممارسات المتفق عليها بين الجهات الشريكة المنخرطة في تلك الأنشطة. وعلى سبيل المثال، ستطبَّق داخل منظمة العمل الدولية، المبادئ التوجيهية بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بموجب الشروط المعتادة.

١٦. ويُتوقع من أي جهة شريكة تود الانضمام إلى التحالف أن تضطلع بما يلي:

(أ) الدعوة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية ودعم مبادئ وقيم الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية، بما في ذلك المبادئ والحقوق الأساسية في العمل؛

(ب) المساهمة في الدفع قدماً بالعدالة الاجتماعية وأهداف التنمية المستدامة على المستويات العالمية و/أو الإقليمية و/أو الوطنية، بما في ذلك من خلال التعاون متعدد الأطراف؛

(ج) الالتزام باستحداث إجراء واحد أو مبادرة واحدة أو أكثر، بشكل مستقل أو بالتعاون مع جهات فاعلة أخرى، بهدف الدفع قدماً بالعدالة الاجتماعية على نحو يعتدّ به.

ويمكن أن تختلف طبيعة هذه الالتزامات ونطاقها وفقاً لقدرات الجهات الشريكة وأولوياتها.

١٧. وستُشجَّع الجهات الشريكة أيضاً على توثيق تجاربها طوعاً وتبادل المعلومات مع الجهات الشريكة الأخرى في التحالف، من خلال أمانة التحالف، بشأن الالتزامات التي تعهدت بها والتقدم الذي أحرزته في الوفاء بها.

١٨. وكي تصبح الجهات الفاعلة المهتمة شريكاً في التحالف، سيُطلب منها إبلاغ أمانة التحالف باهتمامها بالانضمام والتعبير رسمياً عن تقيدها بالالتزامات الواردة في الفقرتين ١٥ و١٦ أعلاه. ومن ثمّ تخطر أمانة التحالف الجهات الشريكة الأخرى بذلك وتنشر المعلومات علناً.

١٩. وستضم الجهات الشريكة:

(أ) الحكومات؛

(ب) منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال؛[٩]

(ج) المنظمات الدولية والصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة والمنظمات المعنية والكيانات والهيئات الأخرى التي تشكل جزءًا من منظومة الأمم المتحدة، بما فيها المؤسسات المالية الدولية؛

(د) المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية والإقليمية الفرعية ومصارف التنمية الإقليمية؛

(ه) المنشآت ومؤسسات الشركات، من خلال أمانة مجموعة أصحاب العمل في منظمة العمل الدولية؛

(و) المنظمات الدولية غير الحكومية المدرجة في القائمة الخاصة بالمنظمات غير الحكومية الصادرة عن منظمة العمل الدولية والتي اعتُمدت في الماضي لحضور مؤتمر العمل الدولي أو اعتُمدت لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة؛

(ز) المؤسسات البحثية والأكاديمية التي أقامت شراكات مع منظمة العمل الدولية.

٢٠. ولن يترتب على المشاركة في التحالف أي رسوم عضوية. ومع ذلك، ستتحمل كل جهة مشارِكة جميع التكاليف المتعلقة بالمشاركة في اجتماعات التحالف، بما في ذلك تكاليف السفر والتكاليف ذات الصلة به لحضور المنتدى واجتماعات فريق التنسيق.

[٩] تضم هذه المنظمات: منظمات أصحاب العمل الوطنية التمثيلية ومنظمات العمال الوطنية التمثيلية في الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية؛ النقابات العالمية، بما في ذلك على المستوى القطاعي ومنظمات أصحاب العمل الدولية، بما في ذلك على المستوى القطاعي؛ منظمات قطاع الأعمال وأمانتا مجموعة أصحاب العمل ومجموعة العمال في منظمة العمل الدولية.

فريق التنسيق

٢١. سيجري إنشاء فريق تنسيق بين الجهات الشريكة في التحالف. وبالإضافة إلى التزام أعضاء فريق التنسيق بالمساهمة في تحقيق أهداف التحالف وجهود التوعية التي يبذلها، سيتعهد أعضاء الفريق أيضاً بالعمل معاً من أجل تنظيم سير عمل التحالف وعملياته والمشاركة فيها، بما في ذلك التخطيط والأعمال التحضيرية.

٢٢. وسيلتزم أعضاء فريق التنسيق بالمضي قدماً في تنفيذ جدول الأعمال الاستراتيجي للتحالف وتعزيز أهدافه وبرنامج العدالة الاجتماعية، على المستوى الفردي أو الجماعي. وبشكل أكثر تحديداً، يستلزم هذا الأمر التزاماً بتعزيز العدالة الاجتماعية باعتبارها أولوية في برامج التنمية العالمية والإقليمية والوطنية وترسيخ التنسيق والتعاون بين الجهات الشريكة في التحالف وتشجيع تبادل المعارف والخبرات والممارسات الجيدة والأدوات والبيانات والمعلومات.

٢٣. ويتولى أعضاء فريق التنسيق عملهم لمدة عامين، باستثناء المدير العام لمنظمة العمل الدولية، الذي يكون الرئيس بالمشاركة بحكم منصبه. ويجوز تجديد العضوية في فريق التنسيق مرة واحدة، إذا اقترحت ذلك المجموعات صاحبة الترشيح. بالإضافة إلى ذلك، يشارك أعضاء فريق التنسيق، بصفتهم شركاء في التحالف، في أنشطة التحالف مشاركة نشطة ويساهمون في تحقيق أهدافه.

٢٤. ويجتمع فريق التنسيق مرتين في العام، أو حسب الحاجة.

٢٥. ويضم فريق التنسيق الأعضاء أدناه:

(أ) المدير العام لمنظمة العمل الدولية بصفة الرئيس بالمشاركة؛

(ب) ممثل الأمين العام للأمم المتحدة؛

(ج) إثنا عشر ممثلاً عن الحكومات ترشحهم المجموعة الحكومية في منظمة العمل الدولية على أساس إقليمي، يشغل أحدهم منصب الرئيس بالمشاركة (يختاره ممثلو الحكومات الإثنا عشر)؛

(د) ستة ممثلين عن أصحاب العمل ترشحهم أمانة مجموعة أصحاب العمل في منظمة العمل الدولية، يتولى أحدهم منصب نائب رئيس فريق التنسيق؛

(هـ) ستة ممثلين عن العمال ترشحهم أمانة مجموعة العمال في منظمة العمل الدولية، يتولى أحدهم منصب نائب رئيس فريق التنسيق؛

(و) ممثل واحد عن إحدى المنشآت، ترشحه أمانة مجموعة أصحاب العمل في منظمة العمل الدولية؛

(ز) ممثل واحد عن اتحاد نقابات عالمي، ترشحه أمانة مجموعة العمال في منظمة العمل الدولية؛

(ح) ما يصل إلى ممثلين اثنين عن المنظمات الشريكة في منظومة الأمم المتحدة، وممثل واحد عن المنظمات الاقتصادية الدولية (بما في ذلك منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومركز التجارة الدولية) أو المؤسسات المالية الدولية، بدعوة من المدير العام لمنظمة العمل الدولية؛

(ط) ممثل واحد عن منظمة إقليمية، بدعوة من المدير العام لمنظمة العمل الدولية؛

(ي) ممثل واحد عن منظمة دولية غير حكومية، بدعوة من المدير العام لمنظمة العمل الدولية؛

(ك) ممثل واحد عن مؤسسة أكاديمية، بدعوة من المدير العام لمنظمة العمل الدولية.

٢٦. ومن أجل كفالة القيادة السياسية، يُتَوقَّع أن يكون أعضاء فريق التنسيق، لا سيما الرئيسان بالمشاركة، من المستوى الوزاري أو ما يعادله، على أن يحق لهم انتداب كبار المسؤولين للمشاركة في اجتماعات العمل. وسيركّز السعي في تشكيل فريق التنسيق على تحقيق التوازن بين الجنسين والتنوع الجغرافي.

٢٧. وسيؤدي فريق التنسيق دوراً محورياً في ضمان عمل المنظمات الشريكة معاً باتساق وفعالية، سعياً إلى الاستفادة من مواطن قوتها ومواردها لإحداث تأثير ذي مغزى في المسائل المتعلقة بالعدالة الاجتماعية. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيقدم الإرشارد إلى أمانة التحالف بشأن ما يلي:

(أ) برنامج الأنشطة؛

(ب) القنوات الرامية إلى تسهيل التواصل والتنسيق بين الجهات الشريكة في التحالف، بما يضمن إطّلاع كل الجهات صاحبة المصلحة على المبادرات الجارية والتقدم المحرز؛

(ج) طرق التعاون مع الجهات صاحبة المصلحة الخارجية لتعزيز أهداف التحالف؛

(د) الجهود الرامية إلى حشد الموارد من أجل أنشطة التحالف ومبادراته بغرض تحقيق العدالة الاجتماعية، حسب الاقتضاء.

الأمانة

٢٨. سيقدم مكتب العمل الدولي خدمات الأمانة إلى التحالف. وستتولى الأمانة مسؤولية دعم أنشطة التحالف، بما في ذلك تنظيم أحداثه الرئيسية، مثل اجتماعات فريق التنسيق والمنتدى وإنشاء مستودع للممارسات الجيدة. بالإضافة إلى ذلك، ستُعِدُّ الأمانة بوابة على شبكة الإنترنت لتوثيق الإجراءات والمبادرات التي تعهدت بها الجهات الشريكة ونفذتها، وتقديم تقارير عن التقدم المحرز في مجال الدفع قدماً بالعدالة الاجتماعية.

٢٩. كذلك، ستُعِدّ الأمانة برنامج الأنشطة بما يتماشى مع قيم منظمة العمل الدولية ومعاييرها وأولوياتها، كي يقدّم إلى فريق التنسيق. وعندما يُدرج هذا الإرشاد، ستتيح الأمانة برنامج الأنشطة للجهات الشريكة في التحالف حتى تتمكن من اتخاذ قرار بشأن ما إذا كانت ترغب في المشاركة أو المساهمة في هذه الأنشطة، من خلال توفير الدعم السياسي أو التقني أو المالي أو من خلال الانخراط في تنفيذ هذه الأنشطة. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يشمل هذا الأمر تنظيم الأحداث أو إعداد مواد التوعية من أجل الاجتماعات العالمية المتعلقة بالعدالة الاجتماعية أو نشر المعارف أثناء المنتديات السياسية الإقليمية.

٣٠. وستُشجَّع الجهات الشريكة في التحالف على النظر في إمكانية تقديم مساهمات مالية طوعية أو إعارة موظفين إلى أمانة التحالف، حسب الاقتضاء.

التطور المواضيعي للتحالف

٣١. بالنظر إلى أنّ التحالف يهدف إلى حشد مزيد من التعاون والشراكات مع المؤسسات والجهات الفاعلة الأخرى، فلن تكون تفاصيل نشاطه معروفة إلا بعد أن تشارك هذه المؤسسات والجهات الفاعلة الأخرى مشاركة رسمية وبعد أن تستكشف اهتماماتها الجوهرية الفردية في زيادة العمل والتعاون بشأن العدالة الاجتماعية ويُتفق عليها. وبناءً على ذلك، سعى المكتب إلى تحقيق توازن بين هذا القيد العملي المفروض على قدرة منظمة العمل الدولية على أن تضع مسبقاً تعريفاً كاملاً للطبيعة المحدَّدَة لعمل التحالف وبين أهمية تولي منظمة العمل الدولية قيادة التحالف من خلال تحديد الأولويات الرئيسية التي ينبغي التشجيع على إيلائها تركيزاً خاصاً ووضع مجموعة متينة من النتائج.

٣٢. وبمقتضى نطاق عمل "التحالف"، فإنّ التحالف متجذر في قيم منظمة العمل الدولية وولايتها المعيارية. وتجسد موضوعاته ما يلي:

(أ) الدعائم الأساسية **لبرنامج العمل اللائق**: تعزيز العمالة من خلال خلق بيئة مؤسسية واقتصادية مستدامة؛ وضع وتعزيز تدابير للحماية الاجتماعية - الضمان الاجتماعي وحماية اليد العاملة - تكون مستدامة ومكيفة مع الظروف الوطنية؛ تعزيز الحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي؛ احترام وتعزيز وإعمال المبادئ والحقوق الأساسية في العمل؛

(ب) **إعلان مئوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل**: تعزيز قدرات جميع الناس كي يستفيدوا من الفرص المتاحة في عالم عمل متغير؛ تقوية مؤسسات العمل من أجل ضمان الحماية المناسبة لجميع العمال؛ تعزيز نمو اقتصادي مطرد وشامل ومستدام وعمالة كاملة ومنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع؛

(ج) **تقرير المدير العام، *الدفع قدماً بالعدالة الاجتماعية*:** الحقوق والقدرات الشاملة؛ التكافؤ في النفاذ إلى الفرص؛ التوزيع المنصف؛ الانتقالات العادلة.

٣٣. وعليه، سيكون التحالف بمثابة أداة لتسريع تنفيذ الولاية الحالية لمنظمة العمل الدولية المتمحورة حول الإنسان والإرتقاء بها من أجل الدفع قدماً بالعمل اللائق والعدالة الاجتماعية، وأداة لتوسيع نطاق أثر العمل المُحدَّد في البرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠٢٤-٢٠٢٥. ويشمل هذا الأمر، على سبيل المثال لا الحصر، النتيجة ٨، استجابات سياسية ومؤسسية متكاملة من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق العمل اللائق - ويُنفَّذ بشكل خاص بواسطة البرامج القطرية للعمل اللائق وبرامج العمل ذات الأولوية والمسرّع العالمي للوظائف والحماية الاجتماعية من أجل انتقالات عادلة. ومن المتوقع بصورة خاصة أن تتمثل نتيجة أولية للعمل الإضافي والجهود التي يحشدها التحالف على المستوى العالمي، في زيادة دعم البلدان الساعية إلى النهوض بالتقدم في مجال التحديات الرئيسية التي تعالجها البرامج القطرية للعمل اللائق، سواء أُحرز عبر منظمة العمل الدولية أو عبر جهات فاعلة أخرى، من قبيل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، أو مؤسسات التعاون الإنمائي الثنائية أو متعددة الأطراف. وعلى هذا النحو، سيكون دعم منظمة العمل الدولية للتطور

المواضيعي للتحالف منسقاً تنسيقاً كاملاً مع الأنشطة القائمة المعنية بغية ضمان الاتساق الداخلي وتجنب أي ازدواجية في الجهود المبذولة والتواصل. بالإضافة إلى ذلك، ستنشط منظمة العمل الدولية بقوة في إقناع الجهات الشريكة بأنّ القيمة المضافة الأساسية للتحالف تكمن في قدرته على مواصلة تعزيز الحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي. ولهذه الغاية، لن يهدف التحالف إلى العمل بصفته سبيلاً لتعميم الحوار الاجتماعي وأهمية الشركاء الاجتماعيين في عمل المنظمات متعددة الأطراف فحسب، بل سيهدف أيضاً إلى العمل بصفته أداة لتعزيز الحوار الاجتماعي على نطاق أشمل باعتبار ذلك شرطاً مسبقاً لاقتصاد شامل ومنصف وفعال.

٣٤. ونظراً إلى أنّ غاية التحالف هي زيادة مسار التقدم في مجال العدالة الاجتماعية بما يتجاوز الأنشطة القائمة، فإنه سيسعى إلى تهيئة حيز تعاون ترسم فيه الجهات الشريكة معالم فرص فردية وجماعية لزيادة طموحها وإجراءاتها الملموسة. ولهذه الغاية، يُتوقع من كل جهة شريكة في التحالف أن تلتزم بإجراء واحد أو مبادرة واحدة أو أكثر تهدف إلى الدفع قدماً بالعدالة الاجتماعية على نحو يعتدّ به في بلدها و/أو في بلدان أخرى من خلال زيادة التعاون الدولي. بالإضافة إلى ذلك، قد تودّ بعض الجهات الشريكة العمل بصفة مناصِرة بالمشاركة في موضوعات معينة لقيادة الطريق سعياً إلى حشد مزيد من الزخم السياسي والعمل الجماعي. وبناءً على ذلك، سيحدد جزء أساسي من التطور المواضيعي للتحالف إجراءات ومبادرات جديدة أو موسعة تتخذها الجهات الشريكة في التحالف، بدعم من الأمانة. كما ستعمل الأمانة مع إدارة الاتصالات والمعلومات العامة في منظمة العمل الدولية والمنظمات الشريكة في التحالف بغية تسليط الضوء على التقدم الناجم عن هذه الإجراءات والمبادرات والاحتفاء به، بما في ذلك في منتدى التحالف، باعتبار ذلك وسيلة لتشجيع الجهات الفاعلة الأخرى في جميع أنحاء العالم على تكرار هذه الإجراءات والمبادرات أو المساعدة على توسيع نطاقها. ويمكن أن يتخذ هذا الأمر شكل بوابة مخصصة على شبكة الإنترنت. علاوةً على ذلك، ستشجّع أمانة التحالف وتدعم التعاون في مجال التوعية والبحث، بما في ذلك ما يتعلق بتقرير منظمة العمل الدولية المزمع وضعه بشأن حالة العدالة الاجتماعية في العالم.

٣٥. وعلى نحو أكثر تحديداً، سترسم مجالات السياسات المواضيعية التالية القائمة على المجالات التي ناقشها مجلس الإدارة في دورته في آذار/ مارس ٢٠٢٣، معالم المناقشات مع الجهات الشريكة لإعداد الإجراءات ورسائل التوعية داخل التحالف: "١" معالجة انعدام المساواة والتمييز والاستبعاد؛ "٢" إعمال حقوق العمل بوصفها من حقوق الإنسان وضمان كرامة الإنسان وتلبية الاحتياجات الأساسية؛ "٣" توسيع نطاق الوصول إلى عمالة منتجة ومختارة بحرية ومنشآت مستدامة وتوفير القدرات من أجل ذلك؛ "٤" توفير الحماية وبناء القدرة على الصمود؛ "٥" تعزيز الانتقالات العادلة والبُعد الاجتماعي للتنمية المستدامة والتجارة والاستثمار؛ "٦" تعزيز مؤسسات الحوار الاجتماعي. وفي كل مراحل عمل التحالف، ستشجع منظمة العمل الدولية الجهات الشريكة على استهداف التحديات الكبرى التي تمثل الأسباب الجذرية الأعمق لأوجه قصور العدالة الاجتماعية والتصدي لجميع أشكال انعدام المساواة،[١٠] ولا سيما من خلال تحسين تلبية احتياجات الفئات الأكثر استضعافاً وتهميشاً في المجتمعات على جميع مستويات التنمية الاقتصادية، لا سيما في البلدان النامية. ويشمل هذا الأمر تسريع وتيرة التقدم في مجالات مثل بطالة الشباب والحماية الاجتماعية وانعدام المساواة بين الجنسين والسمة غير المنظمة والقدرات المؤسسية الوطنية فيما يتعلق بالحقوق التمكينية في الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية والمبادئ والحقوق الأساسية الأخرى في العمل ونقص استخدام اليد العاملة وفقر العاملين والإنتاجية وفرص تنظيم المشاريع واكتساب المهارات - وكلها مسائل يمكن دعمها بشكل أفضل في البلدان النامية من خلال التعاون الإنمائي المعزَّز.

٣٦. وإذ يضع المكتب نصب عينيه هذا النطاق الشامل للعمل، فإنه سيستهدف عدداً من **الأولويات المبدئية** من أجل الدفع قدماً بالتطور المواضيعي المبكر للتحالف استناداً إلى التعليقات الملموسة الواردة من الهيئات المكونة الثلاثية والمشاركين الآخرين خلال الدورة ١١١ للمؤتمر، بما في ذلك مؤتمر قمة عالم العمل، وأثناء المشاورات الثلاثية غير الرسمية وبعدها. وتشمل هذه الأولويات ما يلي:

(أ) **استحداث العمالة والحماية الاجتماعية الشاملة**، بما في ذلك، من خلال المسرّع العالمي للوظائف والحماية الاجتماعية من أجل انتقالات عادلة والجهود الرامية إلى تعزيز بيئة تمكينية من أجل منشآت مستدامة والاستثمار في المهارات دعماً للعمالة الكاملة والمنتجة والنمو الاقتصادي المطرد. ويمثل المسرّع العالمي فرصة هامة بصورة خاصة من أجل انخراط الشركاء في التحالف، نظراً إلى أنّ هيئات فاعلة متعددة قد اتفقت أصلاً على ضمّ قواها في إطاره؛

[١٠] تبعاً للإرشاد الوارد في قرار واستنتاجات بشأن أوجه انعدام المساواة وعالم العمل، ٢٠٢١ والاستراتيجية الشاملة والمتكاملة لمنظمة العمل الدولية من أجل الحد من أوجه انعدام المساواة في عالم العمل ومنعها، ٢٠٢٢.

(ب) **الحد من أوجه انعدام المساواة**، بما في ذلك عن طريق التعاون الإنمائي لدعم الجهود القطرية الرامية إلى: الدفع قدماً بالتقدم في تنفيذ معايير العمل الدولية؛ معالجة بطالة الشباب؛ إتاحة الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم؛ الدفع قدماً في جهود عدم التمييز والمساواة بين الجنسين والتنوع والإدماج؛ ضمان سبل الحصول على الفرص، لا سيما في التعليم وتنمية المهارات والتعلم المتواصل؛ تعزيز الهجرة العادلة لليد العاملة؛ حماية السلامة والصحة المهنيتين والجوانب الأخرى من ظروف العمل، بما فيها الأجور. وينطوي ذلك أيضاً على تهيئة بيئة مؤاتية للمنشآت المستدامة بغية دعم العمالة الكاملة والمنتجة والنمو الاقتصادي المطرد؛

(ج) **الارتقاء بمرتبة العدالة الاجتماعية والعمل اللائق في أولويات سائر المنظمات متعددة الأطراف**، بما في ذلك من خلال التعاون مع منظمة العمل الدولية استناداً إلى المناقشات مع المؤسسات الأخرى في مؤتمر قمة عالم العمل وفي محافل أخرى؛ وتشمل الفرص المتاحة للتقدم في هذا الصدد الدعم المالي من أجل الإنفاق الاجتماعي الحاسم في البلدان النامية؛ العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد والتجارة الدولية؛ تخطيط الانتقالات العادلة في سياق الإقراض الدولي وغيره من أشكال المساعدة لتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه. وهذه مجالات أعربت فيها منظمات أخرى متعددة الأطراف، لا سيما المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية، عن اهتمامها بتحسين المواءمة والتعاون؛

(د) **تعزيز الحوار الاجتماعي**، من خلال مؤسساته، وتوسيع دور الحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي والإطار المعياري لمنظمة العمل الدولية، وترويج قيمتها المضافة في الأمم المتحدة وغيرها من العمليات متعددة الأطراف بشأن عمليات التنسيق ووضع السياسات. وتشمل الفرص الهامة في هذا الصدد، أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة التابعة لأفرقة الأمم المتحدة القطرية وعمليات التنسيق المعنية الأخرى، بالإضافة إلى البرامج القطرية للعمل اللائق.

٣٧. وعلى النحو المبيَّن أعلاه، لن تكون الطبيعة المفصلة لنشاط التحالف بصيغتها النهائية إلا بعد مشاركة المؤسسات والجهات الفاعلة الأخرى مشاركة رسمية والاتفاق على مساهماتها الجوهرية الفردية في زيادة العمل والتعاون في مجال العدالة الاجتماعية. ومع ذلك، حسبما أشار إليه مشاركون كثيرون خلال مداخلاتهم في مؤتمر العمل الدولي، بما في ذلك مؤتمر قمة عالم العمل المعنون: العدالة الاجتماعية للجميع، فقد وافقت حكوماتهم ومنظماتهم على هدف زيادة العمل في هذه المجالات المواضيعية، وأبدت استعدادها للمشاركة في عمل التحالف أو دعمه، فهذه مجالات منطقية للبدء في تطوير الأثر الجوهري للتحالف ومن ثمّ زيادة ومضاعفة برامج وأنشطة منظمة العمل الدولية المعنية، بما في ذلك ما يتعلق بالمضي قدماً بالحوار الاجتماعي. وسيسعى التحالف إلى استكمال هذه الإجراءات الملموسة من خلال حملة توعية عالمية ترمي إلى بلورة رؤية مشتركة لزيادة التركيز على العدالة الاجتماعية على جميع مستويات الإدارة السديدة وتوسيع نطاق الزخم السياسي وراء المبادرات المعنية للأمم المتحدة، لا سيما مؤتمر قمة الأمم المتحدة العالمي للتنمية الاجتماعية في عام ٢٠٢٥، مثلاً من خلال إنشاء فريق عامل أو وضع عملية مماثلة لهذه الغاية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يهدف هذا النهج إلى تحديد موقع مثال العدالة الاجتماعية في مكانة أكثر بروزاً في إطار التنمية العالمية في مرحلة ما بعد عام ٢٠٣٠.

٣٨. وفي إطار مساهمة منظمة العمل الدولية في التحالف، ستصدر المنظمة تقريراً دورياً جديداً عن حالة العدالة الاجتماعية في العالم. ومن المقرر نشر الطبعة الأولى في عام ٢٠٢٥ وستعتمد على الإطار المبيَّن في تقرير المدير العام المعنون: *الدفع قدماً بالعدالة الاجتماعية*. وسيشمل التقرير تعميق فهم الجذور الثقافية والتاريخية المتنوعة والأهمية العالمية للعدالة الاجتماعية وتقييم التقدم المحرز والتحديات القائمة في أبعادها الرئيسية على ضوء التجربة. وسيستند التحليل إلى المؤشرات القائمة، بما فيها مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، لن يتضمن معلومات أو مؤشرات معيارية على أساس كل بلد على حدة، ولن يضع على البلدان التزامات جديدة فيما يتعلق بإعداد التقارير. وسيسعى إلى تحديد الأنماط والاتجاهات المعنية وإلى تسليط الضوء على السياسات والممارسات والمبادرات الواعدة التي تستحق الاعتراف بها أو تطبيقها على نطاق أوسع. ومن المحتمل أن تشمل مبادرات مهمة استهلتها الجهات الشريكة في التحالف. ويهدف التقرير إلى أن يساهم مساهمةً يعتدّ بها في مؤتمر قمة الأمم المتحدة العالمي للتنمية الاجتماعية المقرر عقده في عام ٢٠٢٥، إذ يستكمل مبادرات ذات منحى عملي اضطلعت بها جهات شريكة في التحالف. وسيشمل إعداد التقرير مشاورات تحديد النطاق مع شبكة دولية واسعة ومتعددة التخصصات من الخبراء ومع الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية.

المنتدى السنوي والفرص الأخرى للتبادل بين الجهات الشريكة

٣٩. ستُدعى الجهات الشريكة في التحالف للمشاركة مرة واحدة في العام، عن بُعد أو حضورياً، في منتدى يهدف إلى التوعية جماعياً بشأن أهمية العدالة الاجتماعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة مع جميع الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية.[١١] كما ستُدعى في مناسبات متنوعة طوال العام للاجتماع معاً في إطار مجتمعات الممارسات، بغية الدفاع عن هدف تحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية وجمع المعلومات وتبادل تجاربها في سياق بوابة على شبكة الإنترنت.

٤٠. وسيفسح المنتدى مجالاً أمام الجهات الشريكة في التحالف كي تناقش المسائل المواضيعية المتعلقة بالعدالة الاجتماعية والتحديات والفرص والحلول الممكنة للنهوض بأهداف التحالف. وسيتيح أيضاً للجهات الشريكة في التحالف أن تتبادل المعارف والأدوات والخبرات وأن تعرض الأنشطة والمبادرات المتخذة لمؤازرة العدالة الاجتماعية.

٤١. وسيبقى نسق المنتدى مرناً ومن الممكن أن يتغير من عام إلى عام، بناءً على الدروس المستفادة في الدورات السابقة، بما في ذلك مؤتمر قمة عالم العمل المعنون: العدالة الاجتماعية للجميع، الذي عُقد في حزيران/ يونيه ٢٠٢٣. ومن المتوقع أن يكون المنتدى مساحة تفاعلية وسيتضمن حلقات نقاش وحلقات عمل وأماكن عرض لإبراز المبادرات الجارية وتحفيز المشاركة الحية للجهات الشريكة. وقد يُعقد عن بُعد أو حضورياً أو في نسق مختلط.

٤٢. ومن الممكن أن تستضيف منظمة العمل الدولية وجهة شريكة واحدة أو أكثر في التحالف، المنتدى أو تشترك في استضافته أو من الممكن أن يُعقد المنتدى تحت رعاية جهة شريكة واحدة أو أكثر في التحالف. كما قد يَنظَّم على هامش أحداث عالمية كبرى من المتوقع أن تشارك فيها الجهات الشريكة في التحالف على نطاق واسع.

الروابط مع الهيئات الإدارية وبرنامج وميزانية منظمة العمل الدولية

٤٣. يعِدّ مجلس إدارة مكتب العمل الدولي والهيئات المكوّنة الثلاثية أهداف التحالف ونطاق عمله وتشكيله وترتيبات إدارته السديدة من خلال المشاركة في المناقشات وإبداء تعليقات جوهرية في الدورتين ٣٤٦ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٢) و٣٤٧ (آذار/ مارس ٢٠٢٣) لمجلس الإدارة، والدورة ١١١ (حزيران/ يونيه ٢٠٢٣) لمؤتمر العمل الدولي، بما في ذلك مؤتمر قمة عالم العمل، وفي مشاورات ثلاثية غير رسمية وفي عدد كبير من المشاورات الثنائية. ومن المتوقع أن يتخذ مجلس الإدارة قراراً نهائياً بشأن إنشاء التحالف في دورته ٣٤٩ (تشرين الأول/ أكتوبر- تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٣).

٤٤. ومتى أُنشئ التحالف بمقتضى قرار صادر عن مجلس الإدارة، يقدم المدير العام لمنظمة العمل الدولية تقارير منتظمة إلى مجلس الإدارة، في شكل يحدده مجلس الإدارة، ويستمر بالتالي في تلقي إرشاداته بشأن التقدم المحرز في عملية استحداث التحالف وتوجهه الاستراتيجي وبرنامج أنشطته. بالإضافة إلى ذلك، سيكون استحداث التحالف متسقاً مع الإرشادات السياسية والمعايير التي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي.

٤٥. ولن يضع التحالف سياسة أو أولويات جديدة لمنظمة العمل الدولية. والواقع أنّ العدالة الاجتماعية هي مكون أساسي وجزء من علّة وجود نشاط منظمة العمل الدولية. وهي هدف شامل لمنظمة العمل الدولية يتجسد بفعل ذلك في البرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠٢٤-٢٠٢٥. وفي هذا الصدد، تتجلى أهداف التحالف تماماً في برنامج وميزانية منظمة العمل الدولية، لا سيما في إطار الحصيلة ٨-١ (تحسين الاتساق في الدعم متعدد الأطراف من أجل وضع استجابات سياسية متكاملة وتمويلها بغية تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق العمل اللائق).

٤٦. وستُنفَّذ على النحو المُخطط له، جميع الأعمال المحددة في البرنامج والميزانية ولا سيما الدعم التقني وبناء القدرات للهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية. والأهم من ذلك، سيستفيد تنفيذ البرنامج والميزانية استفادةً كبيرةً من التحالف لأنه سيتيح وسيلة مهمة لتوسيع نطاق عمل منظمة العمل الدولية. فعلى سبيل المثال، سيعزز التحالف العمل في المجالات المواضيعية ذات الأولوية على نحو نشط وأكثر فعالية سعياً إلى زيادة الإطلالة والتأثير. ومن المتوقع أن تُستحدث الموارد الإضافية اللازمة لزيادة دعم البرنامج للبلدان من أجل أنشطة ذات صلة بالتحالف، من خلال الشراكات أو ترتيبات التعاون الإنمائي التي يحفزها التحالف.

[١١] بحسب التصور الحالي، لن تكون أوراق الاعتماد مطلوبة لحضور المنتدى.

٤٧. وأُنشئ في ظل التنسيق الشامل من المدير العام المساعد في مجال العلاقات الخارجية والمؤسسية، فريق من أجل دعم تطوير التحالف وتنسيق المساهمات التي تقدمها مختلف مجالات المكتب وتنظيم المناقشات مع الجهات الشريكة الخارجية. ويضم الفريق مديراً وثلاثة موظفين من الفئة المهنية ودعماً إدارياً. وستشمل التكاليف التشغيلية لسير عمل التحالف ما يلي: (أ) تكاليف اجتماعات فريق التنسيق والمنتدى؛ (ب) إعداد ونشر التقرير عن حالة العدالة الاجتماعية في العالم؛ (ج) تكاليف أنشطة الاتصالات والتوعية، بما في ذلك تنظيم أحداث التوعية؛ (د) استحداث بوابة على شبكة الإنترنت.

٤٨. وسيأتي التمويل من مزيج بين البرنامج والميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠٢٤-٢٠٢٥ في إطار الحصيلة ٨-١ وجهود حشد الموارد الجارية أصلاً، بما في ذلك عن طريق تأمين إعارة الموظفين من الفئة المهنية. وسيواصل المكتب بذل جهوده الرامية إلى حشد الموارد من خارج الميزانية من الحكومات الأعضاء في التحالف والمؤسسات والقطاع الخاص، تحقيقاً لهذه الغاية.

◄ إنشاء التحالف

٤٩. منذ المناقشة الأولى التي أجراها مجلس الإدارة بشأن التحالف العالمي في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٢، وبناءً على طلب الهيئات المكونة، تعاون المكتب مع المنظمات الشريكة المحتملة على أساس أوّلي بغية استكشاف مدى اهتمامها بالمبادرة. وأعربت الأغلبية التي تقيم معها منظمة العمل الدولية شراكات مستمرة، عن اهتمامها المحتمل بالمبادرة وشددت على أهميتها وحسن توقيتها وأبدت استعدادها الأولي كي تصبح جزءاً منها، بانتظار تلقي مزيد من المعلومات وموافقة مجلس إدارة مكتب العمل الدولي على التحالف. بالإضافة إلى ذلك، أبدى عدد كبير من المنظمات الدولية والإقليمية دعماً لأهداف التحالف من خلال تمثيل رفيع المستوى في مؤتمر قمة عالم العمل، وأعربت عن استعدادها لمواصلة استكشاف المساهمات الممكنة من خلال نقاط اتصال معينة.

٥٠. وبعد إنشاء التحالف، سيرسل المكتب دعوات إلى الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية والمنظمات الدولية المعنية كي تصبح جهات شريكة في التحالف. وستتلقى أمانة مجموعة أصحاب العمل وأمانة مجموعة العمال بلاغات محددة بشأن مشاركة منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال، والمنشآت ومؤسسات الشركات. وسيجري إعداد عملية لدعوة المنظمات غير الحكومية الدولية والمؤسسات البحثية والأكاديمية المؤهلة للإنضمام.

٥١. ومن المتوقع إنشاء فريق التنسيق في النصف الأول من عام ٢٠٢٤، بعد ترشيح أعضائه. بالإضافة إلى ذلك، يُقترح عقد المنتدى خلال الدورة ١١٢ (حزيران/ يونيه ٢٠٢٤) لمؤتمر العمل الدولي. ومن الممكن استهلال أعمال التوعية في عام ٢٠٢٤، ومن الممكن كذلك نشر أول تقرير عن حالة العدالة الاجتماعية في العالم في عام ٢٠٢٥. ويمكن أن ترسي هذه المعالم الأساس لبرنامج أنشطة التحالف. وسيولى اهتمام خاص لدعم مؤتمرات القمة الرئيسية للأمم المتحدة، بما في ذلك مؤتمر القمة المعني بالمستقبل في عام ٢٠٢٤ ومؤتمر قمة الأمم المتحدة العالمي المُقترح للتنمية الاجتماعية في عام ٢٠٢٥.

◄ مشروع القرار

٥٢. **إنّ مجلس الإدارة:**

(أ) أيّد مقترح المدير العام بشأن إنشاء تحالف عالمي من أجل العدالة الاجتماعية؛

(ب) طلب من المدير العام أخذ إرشاداته بعين الاعتبار عند مواصلة إرساء التحالف العالمي من أجل العدالة الاجتماعية؛

(ج) طلب من المدير العام أن يقدم تقارير منتظمة عن التقدم الذي يحرزه التحالف في الدورات المقبلة لمجلس الإدارة.